

مثله واختلف في زمان الوضع وادعت انه يوم الخميس في ليلة الدولة وادعت هو قوله يوم السبت
 مثله فاقول قوله لا صلح لعدم الوضع ولو انعكس الدعوى بان ادعت انها في قوله واخرج
 هو تقدمه فاقول قولها لما ذكره ولو انعكس وقوع الوضع يوم الجمعة مثله واختلف في تقدم الطلاق
 وتأخره فاقول قول من ادعى التأخر في المسئلة من وقته ان مرد في الجوف تقدم الطلاق وتأخره ولا يرد
 في ان القول قول من ادعى تأخره والوضع وعدمه لا بد عليه لانه ذلك وانما هو في قوله انما
 ولازم اهدم الدعوى من غير لو كان الاضلاف بينهما في دعوى تقدم الطلاق على الوضع وتقدم
 الوضع على الطلاق الخ كما ذكره مع اننا نقول ان في تقديره فيه ما ذكرناه غير مشروطة بل انما
 تأخرها ادت انما تعذر تأخره في نفسه وهو مرد في الدعوى والادلة في الدصول المستعملة كما
 عملها اذ لا يصلح عدم تأخره لكونه في ادائها في التحقيق حتى عدم الوقوف على العلم
 بزمان اهدمها وعدمه الذي قد عرفت حكمه وان لا يكلف فيه بالقران الذي هو في ادائها
 والاصل عدمه وانه الك ظاهر قوة المهور المصنف ومقتضى التفسير المهور وهو في كماله
 هو اليه قال وربما قيل بان مع الاتفاق على اهدمها والاضلاف في سنة الاخر تقدم قول
 الوضع في الطلاق لانه من فعله قولها في الوضع مطلقا كغيره عدم الرسل على قول
 كل ما كان في فعل المخرج وان كان لا يبرهن اطلاق الفرضية بل انما للدولة التي بينهما البينة على
 المدعى عليه كما هو واضح

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما...

بسم الله الرحمن الرحيم

وهي على مقدمة... اما المقدمة فمعرفة حصول الفقه وقيل الترجمة
 في بيان المناسبة لا بد من بيان مرحلة وهي ان اهل الميزان فيمكن الكل من ايراد الشرح
 في كل علم... المثلثة المعرفة من الموضوع والصدق اما على التام والناقص
 او على التام والناقص ولذا في اهدم حصول التباين بين العلوم في الاول وشاع في التمس
 نحو الجمل للطلق في التنازع ولزوم العتب فيجوز الثالث ولذا صار ديدنهم بانها في الربع
 في مفاسد العلم وقد جعلوها مفهومة للعلم اذ بين فيها ما يتوقف عليه ومنها استكمال
 بان هذا التوقف ان كان عطفيا فيمنع اما متعدي الاول فلا تباين في بعض العلوم كالنفي
 والقرينة اما هو تباين في العلم بالوضع واحد وقد يمكن دفع ذلك بعدم اتحاد الوضع
 بالنظر الى كون البينة المصونة مكتوبة له واعماله التنازع فلا تباين في العيان ان لم يكن من ادعاء
 منصور بالانسان ولو لم يكن ففرضه في الحدين وان كان التباين في العلم بالوضع
 في كل علم... المثلثة المعرفة من الموضوع والصدق اما على التام والناقص
 او على التام والناقص ولذا في اهدم حصول التباين بين العلوم في الاول وشاع في التمس
 نحو الجمل للطلق في التنازع ولزوم العتب فيجوز الثالث ولذا صار ديدنهم بانها في الربع
 في مفاسد العلم وقد جعلوها مفهومة للعلم اذ بين فيها ما يتوقف عليه ومنها استكمال
 بان هذا التوقف ان كان عطفيا فيمنع اما متعدي الاول فلا تباين في بعض العلوم كالنفي
 والقرينة اما هو تباين في العلم بالوضع واحد وقد يمكن دفع ذلك بعدم اتحاد الوضع
 بالنظر الى كون البينة المصونة مكتوبة له واعماله التنازع فلا تباين في العيان ان لم يكن من ادعاء
 منصور بالانسان ولو لم يكن ففرضه في الحدين وان كان التباين في العلم بالوضع

القول

ادعت انه ذلك...
 او في ذلك...
 فانما خلا العلوم...
 في كل علم...
 او على التام...
 نحو الجمل...
 في مفاسد...
 بان هذا...
 والقرينة...
 بالنظر الى...
 منصور بالانسان...